

أزمة الفساد الغذائي نتيجة تقصير الدولة منذ عام 1990

إيران تواصل المفاوضات بصلاصة ولن تتنازل عن حقوقها الديمقراطيةون الأميركيون يشكون بشرعية حرب بلادهم على «داعش»

تصدر الملف الصحي في لبنان محور اهتمامات وكالات الأنباء والقنوات المحلية في برامجها السياسية أمس.

وفي هذا السياق، أشار منسق لجنة الإعلام في التيار الوطني الحر وسيم الهنود إلى أن كلام وزير الصحة وائل أبو فاعور مقنع جداً وهنأه على عمله، وأمل منه متابعة هذه الملفات المهمة، معتبراً أن أساس هذه الأزمة بدأ بتقصير من الدولة اللبنانية منذ عام 1990.

التفاعلات القانونية لقرار التمديد للمجلس النيابي كانت أيضاً على طاولة البحث، إذ أشار النائب محمد الحجار إلى أنه بعدما قدم الطعن بالتمديد، بات الأمر في عهدة المجلس الدستوري الذي يُفترض به أن يأخذ القرار المناسب، قائلًا: نحن نخضع لهذا القرار.

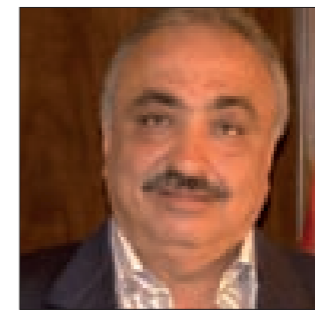
وعلى رغم تقدم الملفات السياسية والصحية، بقي الملف الأمني الهاجس الأكبر لدى المواطن اللبناني، وبالتالي شكل ملفاً رئيسياً للمناقشة، فقد نبه النائب السابق حسن يعقوب من ثغرات كبرى أخطر من عرسال بمناطق بقاعية بالسلسلة الشرقية قد تكون معرضة بشكل كبير لتسلسل مجموعات إرهابية.

وشكلت المفاوضات الأميركية الإيرانية حول النووي محور اهتمام وكالات الأنباء والقنوات الفضائية، إذ أكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي علاء الدين بروجردي أن الفريق النووي يواصل المفاوضات بصلاصة ولن يتنازل عن حقوقه النووية، وأن أميركا تدرك جيداً أهمية مكانة إيران في المنطقة ودورها في محاربة «داعش».

بينما كشف أمين مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني عن رسائل من دول عربية تقول إنها تريد التقارب مع إيران وأن سياساتها كانت خاطئة، ورفض تسمية هذه الدول لكنه أفصح عن جوابه لها إذ قال: «صحيح أنكم تأخرتم ولكن كلامكم جيد، لا تكونوا بطليين لا تتوقفوا عند أمور بسيطة، المنطقة تتغير».

مشروعية وقانونية الحرب الأميركية على «داعش» كانت محط قراءة ومتابعة لدى الداخل الأميركي، إذ رأى عضو مجلس الشيوخ الأميركي «الكونغرس» تيم كاين أن لا سلطة قانونية تدعم هذه الحرب.

وفي ما يخص الملف العراقي، أكد الخبير الأمني والعسكري العراقي سعد الركابي أهمية التغييرات الجديدة على مستوى القيادات الأمنية والعسكرية في بلاده لتفادي الوقوع في الأخطاء السابقة، مشيراً إلى أنها جاءت ضمن التوجه الجديد للحكومة.



الحجار لـ «أخبار اليوم»: نخضع لقرار المجلس الدستوري

أشار عضو كتلة «المستقبل» النائب محمد الحجار إلى «أننا لم نذهب إلى خيار التمديد إلا من خلال قناعة لدينا بالأسباب التي دفعتنا إليه، وقد نصت عليها الأسباب الموجبة لقانون التمديد».

مجنداً تأكيد أن «خيار التمديد هو أفضل الشريين والأقل سوءاً بين خيارين كانت أماننا وأبرزها الفراغ الكامل ودخول البلد في المجهول».

ولفت الحجار إلى أنه «بعدما جرى تقديم الطعن بالتمديد، بات الأمر في عهدة المجلس الدستوري الذي يفترض به أن يأخذ القرار المناسب»، قائلًا: «نحن نخضع لهذا القرار».

ورداً على سؤال، اعتبر أن «الحديث الذي أدلى به الرئيس نبيه بري في لقاء الأربعة بخصوص التفاؤل بالنسبة إلى الملف الرئاسي، أتى انطلاقاً من معطيات داخلية وخارجية، ويضاف إليه كلام رئيس الحكومة تمام سلام في هذا المجال الذي ربط التفاؤل بالنسبة إلى الاستحقاق الرئاسي بالتقدم الحاصل في المفاوضات الغربية الإيرانية بشأن الملف النووي».

ولفت عضو كتلة «المستقبل» إلى أن «مثل هذه المعطيات تؤكد أين هو المكان الحقيقي للتعطيل الفعلي»، مضيفاً: «بالتالي من الواضح أن حزب الله لا يسهل الاستحقاق الرئاسي، لأن البعض يريد ورقة لبنان قابلة للاستعمال بما يخدم الصالح الإيراني في المنطقة».

وسئل لكن الملف اللبناني لم يعد في أولويات الدول الكبرى، أجاب الحجار: «يفترض باللبنانيين أن يلقوا شوكرهم بأيديهم، لكن للأسف هذا الأمر لم يحصل»، مشيراً إلى «أننا لطلما طالبنا الفريق الآخر بلبنة الاستحقاق الرئاسي في ظل اهتمام الدول الإقليمية بمشاكلها، وما يحصل على مستوى المنطقة وعلى مستوى العالم لكنه لم يستجب».

وأضاف الحجار: «لو كانت الأطراف اللبنانية رافضة لمبدأ التعطيل لكانت نخبنا بانتخاب الرئيس، ولكن هناك من يصر على ربط الملف اللبناني بالخارج»، وقال: «إذا جرى التوصل إلى حلحلة في الملف الإيراني، فإن طهران تفرج عن الملف اللبناني، وهذا ما يؤكد أكثر أن هناك من يلعب في الوقت الضائع من خلال الإصرار على العمام ميشال عون مرشحاً للرئاسة».



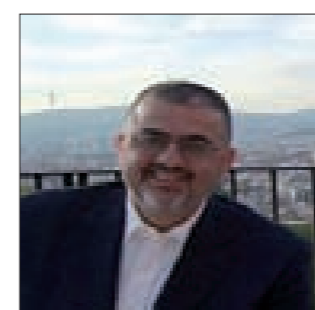
يعقوب لـ «النشرة»: هناك ثغرات كبرى أخطر من عرسال في مناطق بقاعية

أشار النائب السابق حسن يعقوب إلى أن «سكان القرى الحدودية من مختلف الطوائف يعيشون هاجس خطر «داعش» والإرهاب، لذلك يعلنون تعاونهم مع الجيش والجهات الأخرى التي تحارب التنظيمات الإرهابية ويتخذون الإجراءات التي يرونها مناسبة لحماية وجودهم».

وقال يعقوب: «نحن نسمع الكثير من التصاريح ولكن لا نرى حقيقة الدعم اللازم للقوى التي تحارب الإرهاب، بل نرى من يسعى إلى الإفراج عن إرهابيين ويهاجم مخابرات الجيش ويطالب بإلغاء المحكمة العسكرية، في وقت تتخذ الدول الغربية وعلى رأسها أميركا إجراءات وتضع قوانين قد تتناقض أحياناً مع حقوق الإنسان، لأن مصلحة الدولة العليا تبقى فوق كل اعتبار».

ونبه يعقوب من «ثغرات كبرى أخطر من عرسال بمناطق بقاعية بالسلسلة الشرقية قد تكون معرضة بشكل كبير لتسلسل مجموعات إرهابية نظراً إلى أن الجو موات في بعض هذه القرى، وبخاصة تلك الواقعة تحت الريف، وأشار إلى أن «خطط داعش تم إفشالها في الشمال وغيره ولكن لم تلغ»، وقال: «مشروع الإرهاب قائم ومستمر في المنطقة، ونحن لا نزال عرضة له، خصوصاً أنه لم يتم وضع حد لمصادر التمويل، وبالتالي الخطر لا يزال قائماً ومعرضتنا معهم طويلاً».

وتلحق يعقوب للوضع السياسي، مشدداً على أن «دعوة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله للحوار جديدة»، مؤكداً في الوقت عينه: «ضرورة انتظار ما سيبتح بعد 24 من الشهر الجاري الموعد النهائي للتفاوض بالملف النووي، لتحديد ما إذا كانت أزمة الرئاسة طويلة أو قد تحل قريباً»، وقال: «للاسف كانت لدينا فرصة كبيرة لتسوية أمورنا لبنانياً، إلا أن هناك من أصر على ربطنا بالصراع المحتدم في المنطقة».

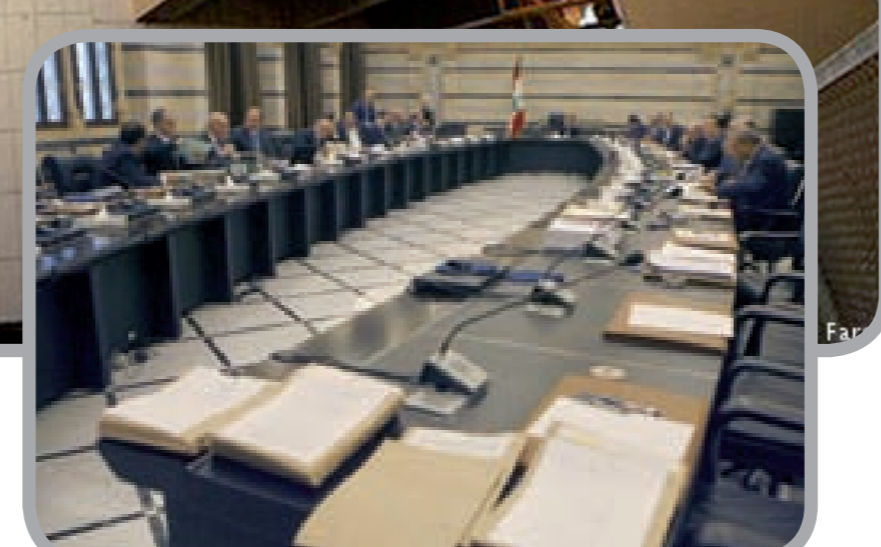
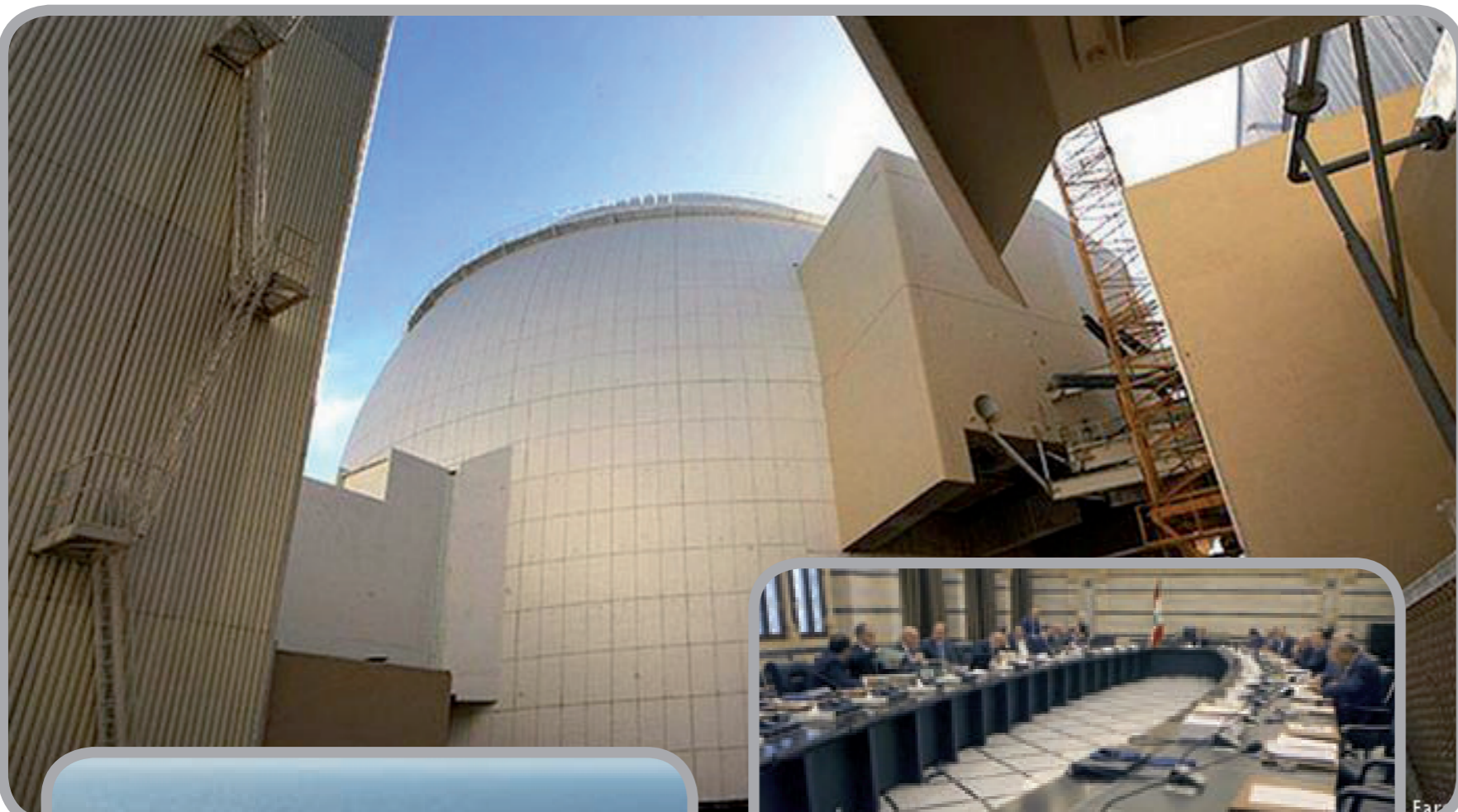


الهنود لـ «أوت تي في»: كلام أبو فاعور مقنع ونطالبه بمتابعة هذه الملفات

علق منسق لجنة الإعلام في التيار الوطني الحر وسيم الهنود على ما يصدر من مؤتمرات لوزير الصحة وائل أبو فاعور عن أسماء المؤسسات والمطاعم التي تتضمن مأكولات مخالفة لسلامة الغذاء، بأن كلام أبو فاعور مقنع جداً، وهنأه على عمله أملاً منه متابعة هذه الملفات المهمة. واعتبر أن أساس هذه الأزمة بدأ بتقصير من الدولة اللبنانية منذ عام 1990 وأضاف: «الدولة غير مستعدة لتحمل مسؤولياتها تجاه المواطنين».

وفي السياق نفسه، لفت الهنود إلى أنه «عندما لا توفر الدولة آلية للتأكد من المعايير الصحية بشكل خاص، فإن من يعمل على إيصال الطعام سيعمل بطريقة غير صحية وتلغية»، مؤكداً: «ضرورة اتخاذ تدابير حثيثة تجاه صحة المواطن لأنها الأساس».

وشدد منسق لجنة الإعلام في التيار في حديثه على أن «هناك فرقاً كبيراً بين الاقتصاد الحر والاقتصاد الفوضوي، ففي الاقتصاد الحر تقوم الدولة بحماية مدخول وضمان المواطنين وأمنهم، وتؤمن بالتالي الحرية للمواطن في اختيار المنتجات التي يريدها، أما الاقتصاد الفوضوي فهو الاقتصاد المافياوي الذي لا يمكن من خلاله تسليط الضوء على عمل المؤسسات، وهو يفوق اقتصاد الاحتكار».



شمخاني لـ «الميادين»: أجبنا على رسالة أوباما وهي ليست الأولى

كشف أمين مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني عن رسائل من دول عربية تقول إنها تريد التقارب مع إيران وأن سياساتها كانت خاطئة، وأكد أن إيران أجابت على رسالة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد علي خامنئي، مشيراً إلى أنها ليست الرسالة الأولى.

وأعرب شمخاني عن «تفاؤله بالتوصل إلى اتفاق نووي، إذا ما جرى الالتزام ما ورد في الرسالة والرّد الإيراني عليها»، موضحاً أن «الرسالة ركزت على الملف النووي الإيراني».

وتوّه أمين مجلس الأمن القومي الإيراني إلى أن «إذا كانت هذه الرسالة لا تبحث عن فرصة للتأثير في الأوضاع الداخلية في إيران، فبالتأكيد هذه الرسالة وفق الكلمات المكتوبة وحسب ردنا عليها يمكن أن توصل إلى اتفاق».

وعلى صعيد العلاقات مع دول المنطقة، قال شمخاني: «وصلتني رسائل من عدد من الدول العربية تقول فيها إنها تريد التقارب مع إيران، وإن سياساتها كانت خاطئة»، ورفض تسمية هذه الدول لكنه أفصح عن جوابه لها إذ قال: «صحيح أنكم تأخرتم ولكن كلامكم جيد، لا تكونوا بطليين لا تتوقفوا عند أمور بسيطة، المنطقة تتغير».

وفي ما يتعلق بـ «داعش»، أكد شمخاني أن «هذا التنظيم الإرهابي جاء ليأخذ بغداد وأربيل، لكن الشعب العراقي أدرك ذلك». وأضاف: «الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي التي حالت دون سقوط بغداد وأربيل، المرجعية والشهد الشعبي واستعداد المواطنين للتضحية، كل ذلك دفع باتجاه تغيير الخطط».

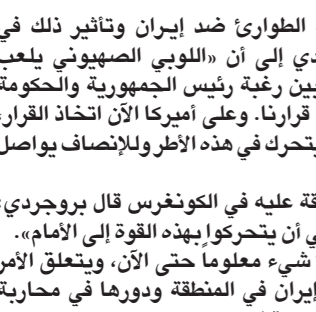
وأردف شمخاني: «لم يعد هناك أي مكان آخر للتقدم لأي أحد يعمل عكس إرادة الشعوب. لذا فإن صنعاء وبيروت ودمشق وبغداد باتت مختلفة عن السابق».

واستغرب الضجة المفتعلة من قبل تحالف الولايات المتحدة وحلفائها في محاربة «داعش»، مشيراً إلى أن «القصص مستمر على عين العرب كوباني منذ ما يقارب الشهر وما من تقدم، إلا أن تحرير أمرلي وحرف الصخر وغيرها في العراق أجري خلال أيام قليلة».

وبخصوص التحالف الدولي ضد «داعش»، قال: «سلوك التحالف يدفع الأذهان المنطقية والعاقلة إلى التفكير في أنه غير صادق فيشك المرء في أهدافه، فهل الهدف حقاً من كل هذه البروبوغاندا من وراء جمع 42 دولة ومن ثم 60 دولة هو محاربة داعش أم السعي إلى هندسة سياسية جديدة في المنطقة؟».

وأشار شمخاني إلى أن «هذه المنطقة لم يكن خلال الخمسين سنة الماضية كالوضع الذي تعيشه حالياً، وهو وضع مندهور ومعدق ويفتقر للأمن». وقال: «من دون أي سبب وبدل أن تتركز مقدرات الأمة الإسلامية في مواجهة احتلال قاضح كالكيان «الإسرائيلي»، تحولت الأمور إلى صراع مذهبي ولكن فُشلت المؤامرة وتجاوزنا ذلك».

وتوجه المسؤول الإيراني إلى دول المنطقة بالقول: «يجب أن نجلس معاً ومن دون مجاملة تتحاور وتقول ما هي الأخطاء التي حصلت وتجاوزها».



بروجردي لـ «أنباء فارس»: أميركا تدرك دور إيران في محاربة الإرهاب

أكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي علاء الدين بروجردي بأن أميركا تدرك جيداً أهمية مكانة إيران في المنطقة ودورها في محاربة «داعش».

وحول التصريحات الأخيرة للرئيس الأميركي وتمديد حالة الطوارئ ضد إيران وتأثير ذلك في المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة «1+5»، لفت بروجردي إلى أن «اللوبي الصهيوني يلعب دوراً أساسياً في انتصار الرؤساء الأميركيين، لذا ينبغي التفريق بين رغبة رئيس الجمهورية والحكومة الأميركية وبين العقبات الموجودة أمامه». وأضاف: «نحن اتخذنا قرارنا. وعلى أميركا الآن اتخاذ القرار، وذلك لأن المجلس الأعلى للأمن القومي حدّ الأطر، والفريق النووي يتحرك في هذه الأطر وللإصناف يواصل المفاوضات بصلاصة وجدياً ولن يتنازل عن حقوق البلاد النووية».

وحول التصريحات الأميركية بأن الاتفاق مع إيران تجب الموافقة عليه في الكونغرس قال بروجردي: «لقد تقدم الجمهوريون وسيطروا على مجلس الشيوخ ومن الطبيعي أن يتحركوا بهذه القوة إلى الأمام».

وحول أوضاع المفاوضات النووية قال بروجردي: «اعتقد أن لا شيء معلوم حتى الآن، ويتعلق الأمر بالمفاوضات المقبلة في فيينا، وتدرك أميركا جيداً أهمية مكانة إيران في المنطقة ودورها في محاربة الإرهاب، وبناء عليه فإن هذه المسألة بالذات تعتبر من النقاط المشجعة لهم».

وأكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية البرلمانية أنه «وفقاً للمادة 77 من الدستور، فإن أي اتفاق يبرم تجب المصادقة عليه في المجلس»، وقال: «لو تضمن الاتفاق النهائي مع مجموعة «1+5» موضوع البروتوكول الإضافي فإن تدخل المجلس سيكون ملزماً».

من جهة أخرى، أشار الهنود إلى «أننا كتيار وطني حر هدفنا الأساسي هو بناء الدولة، ويقضي ذلك بأن يدفع المواطن مستحقاته للدولة كي تقوم هي بدورها بحمايته، وأن تقدم تقارير عن كيفية صرف أمواله».

وأضاف: «علينا أن نبني دولة نظيفة، وأن نضع على رأسها أشخاص نظيفين ليديروا شؤون المواطنين».

وأكد منسق لجنة الإعلام أن «الشعب اللبناني مل من زمن الميليشيات»، معتبراً أن «على الدولة اللبنانية أن تنهض من الداخل من دون انتظار الاتفاق بين أميركا وروسيا وإيران والسعودية».

وتعليقاً على مبدأ الحوار والتفاهل بين جميع الأفرقاء بهدف إعادة بناء الدولة، اعتبر الهنود أن شعار «ما في نوى الإسوي» لم نطلقه تجاه تيار المستقبل بالذات، إنما أطلقناه تجاه جميع مكونات هذه الدولة، وهذا الشعار كان مهماً، خصوصاً في ظل وجود خطابات الغائبة، ولقد فرض علينا تمثيلنا النيابي في التيار الوطني الحر أن نقول إننا إن لم تكن سوريا لا يمكننا أن نبني دولة».

وأشار في السياق نفسه إلى أن «عملية الإلغاء بدأت منذ عام 1975 وهي مستمرة حتى اليوم، وهذا المنطق يجب أن ينتهي، لأنه لا يستطيع أحد أن يلغي الآخر. فشعار «ما في نوى الإسوي» يجبرك على أن تفكر كيف عليك أن تتعامل مع من يختلف معك في وجهه النظر، وهذا الشعار يستفز ذكاء المواطن اللبناني لكي يتقرب من فريدة النماذج الفكرية الأخرى عند اللبنانيين».

وفي الحديث عن الانتخابات النيابية، اعتبر الهنود أنه «في شهر آذار من عام 2012 طرحنا قانون السببية وفضلناه على القوانين الأخرى. ومن الطبيعي أن يكون ما طرحناه لا يرضي الجميع، لأن النائب الذي وصل إلى الحكم من دون حق، لن يوقع على قانون لا يعيده نابياً في المجلس»، مشدداً على «ضرورة ضبط وتحسين عملية الاقتراع». إذ يجب أن تتوافر القدرة مثلا لابن مرجعيون الذي يقطن في جونية على أن يصوت من جونية للنواب في منطقته».

واعتبر الهنود أنه «إذا كانت شعبية حزب القوات تفوق شعبية التيار الوطني الحر، فليظهر ذلك بتقارير وإنتخابات، ولكن تجدر الإشارة إلى أنها ليست المرة الأولى التي يقول فيها «القوات» أمورا مغايرة للواقع».



الركابي لـ «العالم»: تغيير القيادات الأمنية العراقية يفصل أداء الأجهزة

أكد الخبير الأمني والعسكري العراقي سعد الركابي «أهمية التغييرات الجديدة على مستوى القيادات الأمنية والعسكرية في بلاده لتفادي الوقوع في الأخطاء السابقة»، مشيراً إلى أنها جاءت ضمن التوجه الجديد للحكومة وتوصيات المرجعية الدينية بذلك.

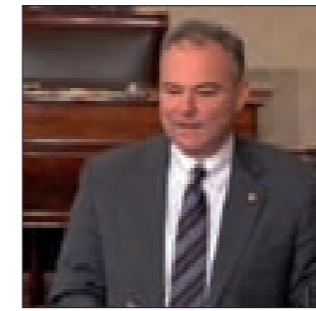
وقال الركابي: «إن العراق شهد انتكاسات خطيرة في الملف الأمني، وكانت على القيادة العامة للقوات المسلحة وقيادة الجيش مسؤولية ما حدث، واليوم هناك التوجه الجديد للحكومة العراقية، وبعد توجيهات المرجعية التي أوصت في أكثر من خطبة جمعة بتغيير القيادات الأمنية والعسكرية واستبدالها بقيادات أكثر كفاءة».

وأشار الركابي إلى أن «هذه الخطوة جاءت في وقتها المناسب، وكان من الضروري أن تكون هناك تغييرات في مفاصل أمنية مهمة، على مستوى القيادات العسكرية»، متوقفاً أن «تكون هذه التغييرات مفيدة». ولفى إلى أن «بعض القيادات قضرت في واجباتها في مناطق معينة من مناطق الصراع، وأخرى متورطة بالإهمال وتزوير بعض المعلومات، فيما تم تغيير بعض القيادات العليا ووضعها في مناصب أكثر فاعلية».

وأوضح الخبير الأمني والعسكري أن «من المتعارف عليه أن القيادات الأمنية إذا بقيت في مناصبها لفترات طويلة، فقد يصيبها نوع من الملل والتزلزل وغياب الحالة الاستباقية»، منوهاً إلى أن «الخطط الأمنية التي يجري العمل بها في العراق أنتجت الكثير من الفضل الأمني وكان لا بد من ضخ دماء جديدة في المؤسسة الأمنية والعسكرية من باب التجديد والتبديل وخلق مناخات مناسبة لتجارب عسكرية ميدانية جديدة لمواجهة خطر «داعش»».

واعتبر المسؤول العراقي أن «التغييرات شملت ثلاثة مفاصل مهمة قيادية واستخباراتية وميدانية، ما يُعتبر مؤشراً على وجود مسعى حقيقي لتطوير أداء المؤسسة العسكرية، بمفاصلها كافة لتطوير قابلية وقدرة القوات العراقية على التصدي للملف الأمني بشكل أكثر فاعلية، خصوصاً بالاستفادة من زخم الانتصارات والنجاحات التي تحققت في الفترة الأخيرة في مواجهة «داعش»».

وأكد الركابي أن «هناك وعياً حقيقياً من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة بضرورة أن يكون هناك استمرار لزخم العمل العسكري والأمني وعدم الوقوع في الأخطاء والثغرات السابقة التي قد تقود إلى نتائج كارثية».



كاين لـ «سي أن أن»: حرب أميركا على «داعش» غير قانونية

رأى عضو مجلس الشيوخ الأميركي «الكونغرس» تيم كاين أن «لا سلطة قانونية تدعم الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة الأميركية ضد تنظيم «داعش» في كل من سورية والعراق».

وقال كاين وهو عضو في الحزب الديمقراطي: «نحن منخرطون بحرب لا تتعلق بخطر محدد وقرريب من الولايات المتحدة الأميركية ومن دون سلطة قانونية». وأوضح أن «المهمة العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة لتعطيلها قوانين 2001 و2002 في ما يتعلق بمعدات استخدام القوة العسكرية»، لافتاً إلى «أن الإدارة الأميركية تعرض حياة العديد من العسكريين الأميركيين للخطر من دون مسوغ سياسي لهذه المهمة».

